

كليات في علم الرجال

[373] بالمجمع عليه، فإن المجمع عليه لا ريب فيه " ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: " بأَيِّما أخذتم من باب التسليم وسعكم ". وهذا الكلام ظاهر في أن الكليني لم يكن يعتقد بصور روايات كتابه عن المعصوم جزماً، وإلا لم يكن مجال للاستشهاد بالرواية على لزوم الأخذ بما له مرجح. أضف إلى ذلك أنه لو كان كل ما في الكافي صحيحاً عند الكليني لنقل منه إلى غيره بعبارة واضحة، وكان للصدوق الذي يعد في الطبقة التالية للكليني نقل ذلك القول في أحد كتبه، بل كان عليه أن يصح ما صحه الكليني، ويزيف ما زيفه، إذ ليس الكليني بأقل من شيخه محمد بن الحسن بن الوليد، فقد نرى أنه يقول في حقه في " فقيهه ": " أما خبر صلاة يوم غدیر خم والثواب المذكور فيه لمن صامه فان شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه ويقول إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة، وكل ما لا يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح " (1). وقال أيضاً: " كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه سئ الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي، راوي الحديث، وإنني أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب، لانه كان في كتاب الرحمة، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي " (2). كل ذلك يشير إلى أنه لم يكن كتاب الكافي عند الصدوق بهذه المنزلة.

(1) الفقيه: الجزء الثاني، باب صوم التطوع

وثوابه، ذيل الحديث 241. (2) العيون: الجزء 2، باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من

الأخبار المنثورة، ذيل الحديث 45. [*]